

لائحة تحديد أسعار السلع والخدمات جاهزة

علمت «الأنباء» أن وزارة التجارة بصدد الانتهاء من إعداد اللائحة التنفيذية لقانون 1979/10 في شأن الاشراف على الاتجار في السلع والخدمات والأعمال الحرفية وتحديد أسعار بعضها خلال الأيام المقبلة. وأضافت المصادر أن اللائحة الجديدة شرحت القانون الذي تم تعديله مؤخرا حيث تطرقت لاستحداث مواد جديدة للعقوبات سواء بإيجاد إجراءات إدارية وقانونية بهذا الشأن والخدمات والأعمال الحرفية وتحديد أسعار بعضها.

• عاطف رمضان



مؤشر «كويت 15»
1066 57
بتغيير قدره
+6 14
0 58%

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

محافظ البنك المركزي يعترض على منح صلاحيات «المجلس الأعلى» إلى الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول

قرار حوافز النفطيين يشعل خلافا بين «المؤسسة» و«الأعلى للبترول»

● نقابات النفط تمهل مؤسسة البترول أسبوعين للتراجع عن قرارها.. وإلا الإضراب الشامل
● مجلس إدارة المؤسسة: 65% من ميزانيتها التشغيلية للرواتب والمكافآت

تفاصيل قرار الحوافز والمكافآت في القطاع النفطي

أو إنقاذ زميل مصاب أو تقديم الإسعافات الأولية أو تقليل الإصابات. وحول ميزانية المكافأة الفورية، اشترط القرار تخصيص الميزانية على أساس ما نسبته 0,5% من ميزانية الرواتب الأساسية السنوية وتكون موزعة بنسبة وتناسب على قطاعات المؤسسة أو المجموعة بالشركة، وذلك في نهاية السنة المالية على أن تستقطع هذه النسبة من ميزانية المكافأة التشغيلية والبالغة 10%، فيما يبلغ الحد الأقصى للموظفين المستحقين للمكافأة 2,5% من إجمالي الميزانية.

● الزيادة السنوية العامة للعاملين على سلم الدرجات في القطاع النفطي

الإبقاء على الميزانية المخصصة للزيادة السنوية للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2013 والبالغة 7,5% كما هي دون تغيير والموافقة على الضوابط المقترحة بشأن النسب الممنوحة وفق مستويات الأداء.

● الزيادة السنوية العامة للقياديين في القطاع النفطي

تخفيض الزيادة السنوية للقياديين في القطاع النفطي لتصبح 5% كحد أقصى ومرتبطة بمستوى الأداء بدلا من 7,5% لتفادي سرعة وصول القيايين لنهاية مربوط الراتب.

● المكافأة التشغيلية للعاملين على سلم الدرجات بالقطاع النفطي

تعديل الحد الأعلى للمكافأة التشغيلية السنوية للعاملين على سلم الدرجات بحيث لا تتجاوز راتب أربعة شهور أساسية كحد أقصى بدلا من 5 أشهر أساسية.

حصلت «الأنباء» على تفاصيل القرار الذي اتخذ بشأن أنظمة الحوافز في القطاع النفطي طبقا لقرار جديد في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، ويحتوي القرار على 15 ورقة يحدد خلالها كيفية صرف الحوافز والمكافآت كالتالي:

● نظام مكافأة المشاركة في النجاح للسنة المالية 2012/2013

تعديل ضوابط صرف المكافأة للعاملين والقياديين في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لتصبح على النحو التالي: 1 - صرف المكافأة على أساس مبلغ ثابت لكل درجة من أول مربوط أسوة بالعديد من الجهات الحكومية الأخرى. 2 - تعديل الأسس والمعايير الخاصة بصرف مكافأة المشاركة بالنجاح، بحيث يتم أخذ متوسط النتائج المالية لأخر 5 سنوات واستبعاد نتائج أعلى سنة وادنى سنة ومن ثم يتم احتساب معدل النتائج المالية للسنوات الثلاث الوسطى. 3 - ربط استحقاق المكافأة بما يتم تحقيقه من أرباح تشغيلية.

● نظام المكافأة الفورية

تم تخفيض المكافأة الفورية ليصبح الحد الأقصى لها راتبا أساسيا واحدا فقط، وتمنح للعاملين على هيكل الدرجات 2001 بشرط توافر عدد من الشروط أهمها تقديم الموظف أو العامل أفكارا جديدة قابلة للتطبيق واقتراح أنظمة حديثة يتم تطبيقها تساهم في رفع مستوى الأداء والإنتاجية بما في ذلك قضايا الصحة والسلامة والبيئة، القيام بجهود ساهمت في توفير مبالغ مالية أو تحقيق أرباح، منع حوادث تؤدي إلى خسائر بشرية أو مادية العامة للجبلاد.

المنعقد في 22 ديسمبر الماضي ولم يكن هناك وقت لمناقشتها واعتمادها فتم تأجيلها، مشيرا إلى أن اللائحة الإدارية لاتزال تحت الدراسة في المجلس.

ووجه العضو انتقادا كبيرا إلى مجلس إدارة مؤسسة البترول في اعتماد اللائحة وإرسالها إلى الشركات النفطية للعمل بها اعتبارا من بداية العام 2014، حيث هناك استعجال في تطبيق اللائحة.

وقال إنه خلال الاجتماع الأخير للأعلى للبترول كان هناك اعتراض من قبل محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل حول الصلاحيات الكبيرة التي تم منحها إلى الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول على حساب المجلس الأعلى، إذ أصبح هناك حالة من الاستياء لتأخر عقد الاجتماعات الدورية واتخاذ مجلس إدارة المؤسسة قرارات تنفيذية مؤثرة دون الرجوع إلى الأعلى للبترول. يذكر أن البنك المركزي عضو في المجلس الأعلى للبترول.

رد مؤسسة البترول

وسالت «الأنباء» مسؤول بمجلس إدارة مؤسسة البترول حول ما ذكره المجلس الأعلى

بأن القرار لم يعتمد من قبلهم، أجاب أن مجلس الإدارة يقع على مسؤولياته اعتماد أنظمة الحوافز في القطاع النفطي بينما دور الأعلى للبترول يتلخص في تمرير القرارات الإدارية والمالية مثل الميزانيات التشغيلية والرسائل وبالتالي فإن القرار صحيح ويهدف إلى المصلحة العامة للجبلاد.

اسمه - ان «هدفها تفادي سرعة وصول القيايين لنهاية مربوط الراتب» أي أن القرار يفيد هؤلاء القيايين بعدم وصول راتبهم إلى الحد الأقصى المسموح به في المؤسسة.

وفيما يبدو ان القرار جاء بعد الزيادات الكبيرة للقطاع النفطي والتي حدثت بعد تهديدات باضرابات شهدتها القطاع في السنتين الماضيتين وافضت الى رضوخ الحكومة لمطالب العمال ورفع الرواتب، لكن الواقع حاليا يظهر ان هناك فارقا كبيرا بين رواتب القطاع النفطي والقطاعات الحكومية الأخرى، كما أن زيادات الرواتب أصبحت منتقدة من جهات دولية مثل صندوق النقد الدولي باعتبارها ترمي الميزانية التي باتت المصاريف الجارية تشكل نحو 50% من الإيرادات العامة. وفي هذا السياق، ينتقد عضو مجلس إدارة المؤسسة حجم الزيادة السنوية للعاملين في القطاع حيث أن مجلس الإدارة لديه دراسات حول الزيادات السنوية لرواتب العاملين والتي جمع الشركات العالمية والتي لا تزيد على 1% فقط سنويا، بينما تبلغ 7,5% في الكويت (كما هو مذكور آنفا).

الأعلى للبترول لم يوافق

ولاستيضاح الأمر من قبل المجلس الأعلى للبترول باعتباره أعلى هيئة نفطية في الكويت يقوم برسم السياسات العامة للثروة البترولية ويقوم بوضع اللوائح الإدارية، قال عضو في المجلس لـ «الأنباء» فضل عدم ذكر اسمه ان اللائحة الإدارية الجديدة عرضت على المجلس الأعلى للبترول في اجتماعه



مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها
Kuwait Petroleum Corporation and subsidiaries

المؤسسة حافظا على مكتسبات العمال والموظفين عندما أبقا على الميزانية المخصصة للزيادة السنوية للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2013 والبالغة 7,5% كما هي دون تغيير، كما كان المجلس قد وافق سابقا على نسبة زيادة في الرواتب حسب مستويات الأداء. وفيما يتعلق بقرار تخفيض الزيادة السنوية لرواتب القيايين النفطيين إلى 5% (المذكورة آنفا)، فقال العضو - الذي فضل عدم ذكر

يرهق الميزانية العامة للدولة باعتبار القطاع النفطي أكبر القطاعات العامة، وأضاف: رغم هذا الواقع المرهق ماليا، يريد اغلب العاملين في النفط المزيد من الزيادات والمكافآت السنوية وهو ما يضر بالمصلحة العامة والاقتصاد الوطني، وما قمنا به لا يغير في الواقع كثيرا ولا يبخر حق العمال كما توحى الاعتراضات النقابية. وذكر أن مجلس إدارة المؤسسة ولجنة التعويضات في

النسبة	تحقيق أرباح تعادل الأرباح التقديرية لسنة الموازنة	أرباح فعلية تزيد عن الأرباح التقديرية حتى أقل من 15%	أرباح فعلية تزيد عن الأرباح التقديرية من 15% حتى أقل من 30%	أرباح فعلية تزيد عن الأرباح التقديرية من 30% حتى أقل من 45%	أرباح فعلية تزيد عن الأرباح التقديرية من 45% حتى أقل من 60%	أرباح فعلية تزيد عن الأرباح التقديرية من 60% حتى أقل من 75%	أرباح فعلية تزيد عن الأرباح التقديرية من 75% حتى أقل من 90%	أرباح فعلية تزيد عن الأرباح التقديرية من 90% وأكثر
50%	100%	150%	200%	250%	300%	350%	400%	

أحمد مغربي

في تطور للقرار الذي اتخذته مؤسسة البترول الكويتية أول من أمس ونشرته «الأنباء» أمس وذلك لتعديل أنظمة الحوافز في القطاع النفطي، حذرت نقابات المؤسسة وشركتها نفط الكويت والبترول الوطنية من القرار «الجانح» على حد وصف بيانات النقابات وهددت بإضراب شامل بعد أسبوعين في حال عدم العدول عن القرار من قبل مجلس إدارة المؤسسة ولجنة التعويضات وتطوير القيايين. وكان القرار خفض الزيادة السنوية للرؤساء التنفيذيين ونوابهم من 7,5% لتصبح 5% فقط من الراتب الأساسي، كما تم تخفيض المكافأة الفورية للموظفين لتصل إلى 100% من الراتب الأساسي كحد أقصى بدلا من 300% كما كان معمولا بها خلال السنوات الثلاث الماضية. وعلى الفور، انقسمت آراء القيايين النفطية حول القرار، حيث قال عضو في مجلس إدارة مؤسسة البترول لـ «الأنباء» إن آلية توزيع المكافآت في السنوات الماضية، وتعرضت المؤسسة لانتقادات لاذعة من قبل ديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية نظرا لاستمرار القطاع النفطي في دفع مكافآت تشجيعية بدراسة وبرامج تخفيض للعاملين في القطاع النفطي فيها هدر للمال العام. وأوضح أن الرواتب والمكافآت التشجيعية السنوية للعاملين في النفط تلتهم أكثر من 65% من الميزانية التشغيلية لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، وهذا الأمر



أصبح الآن عام 2013 في صفحات الماضي، والآن حان وقت التطلع إلى عام جديد بابتكارات جديدة، ويتساءل المستخدمون: ماذا يحمل عام 2014 في عالم التكنولوجيا. ووفقا لموقع «سي نت» ونشرته «أرقام» تحتوي هذه القائمة على بعض المنتجات بالفعل تم الإعلان عنها وهناك بعض التخمينات من جانب المحللين التقنيين:

10 أجهزة يتوقع صدورها بـ 2014



5 «سامسونج جلاكسي نوت 4»: من أهم التخمينات في 2014 هو إجراء تطوير على «جلاكسي نوت»، والإكيد انه سيأتي بشاشة أكبر من «جلاكسي نوت 3».



4 «سامسونج جلاكسي s5»: من المتوقع أن يكون أسرع وبه مميزات أكثر، وربما يأتي التصميم بإطار معدني مشابه لتصميم جهاز «htc»، ويمكن للمستخدمين أن يروا «جلاكسي اس 5» في الواقع قبل نهاية الربع الأول من العام.



3 «Apple iPhone 6»: الجميع في انتظار الهاتف الجديد من شركة «آبل»، ويتوقع البعض أن عرض الشاشة سيكون أكبر من «iPhone 5»، هذا على أقل تقدير بالإضافة إلى نظام التشغيل «ios 8»، وإمكانية تضمين ماسح لبصمة العين.



2 «Steamboxes»: هو ذراع تحكم «joy steak» وصممت لتناسب جميع المنتجات وليس المنتج واحد فقط. وكانت الشركة قد أظهرت بالفعل وحدة تحكم فريدة من نوعها وتعمل هذه الذراع على زيادة متعة اللاعبين وزيادة التحكم في اللعب.



1 الأجهزة التكنولوجية التي يمكن ارتداؤها المتصلة بالهواتف الذكية: يمثل إنتاج الأجهزة المتصلة بالهواتف الاتجاه الأكثر انتشارا في عام 2014، فينتوقع أن تكون «التكنولوجيا القابلة للارتداء» هي الهدف الذي يتنافس عليه جميع الشركات للوصول إليه.



10 «Google Glass 2»: من المتوقع صدورها في الربع الأول من عام 2014، فتتيح للمستخدم خاصية «GPS»، وعمل درشنة بالفيديو، ومن المتوقع تطورها عن «غوغل جلاس ون».



9 «تلفزيون آبل»: أوشكت شركة «آبل» على إصدار تلفزيون يتميز بتقنية «HDTV»، وهي شاشة مسطحة تعمل بالطاقة مع إضافة أكثر من عشرة تطبيقات جديدة، بما في ذلك «HBO» و«ABC»، «ESPN»، «Go»، «ديزني»، و«سكاي نيوز».



8 «Apple iWatch»: تحدث الكثيرون في 2013 أن ساعة «آبل» الذكية قد أوشكت على الظهور، ولكن فوجئ البعض بانها لم تصدر في الأسواق وظن البعض أنها كانت مجرد شاشة، ولكن وفقا لموقع «سي نت» فإن ظهورها أصبح أكيدا في عام 2014.



7 «Oculus Rift»: تعتبر هذه الأداة من الأدوات المثيرة، حيث تتيح للمستخدمين الدخول إلى العالم الافتراضي في مجال الألعاب وهي من أهم الابتكارات التي أنتجت في عام 2013، ومن المتوقع وبقوة صدور السماعة المطورة في عام 2014 بإمكانيات أقوى.



6 «Kindle Paperwhite 2014»: بما أن إصدار «كيندل بيرواي» لعام 2013 كان أكبر وأثقل وكانت دقة الشاشة أقل من منافسه «Kobo Aura»، فإنه سيأتي بنحسينات كما قال موقع «تك كرانش»، إن دقة الشاشة ستكون 300 بكسل لكل بوصة، وأرق وأخف وزنا من سابقه.